

الجملة في الحديث الشريف، -الجملة الاسمية البسيطة في الأربعين النووية -دراسة نحوية دلالية-

Sentence in the Noble Hadith - The Nominal Sentence of the Nawawi Forty Forty - Semantic Grammatical Study

د. بن سكران حفيظة*

hafidha.bensekrane@univ-mosta.dz

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم (الجزائر)

تاريخ الارسال: 2020/11/05 تاريخ القبول: 2020/12/17 تاريخ النشر: 2021/03/01

ملخص:

إن البحث في موضوع الجملة في الحديث الشريف لجملة الاسمية البسيطة في الأربعين النووية دراسة نحوية دلالية-يهدف إلى اكتشاف درجة شيوع الجملة الاسمية في الأربعين النووية، والتركيز على مكوناتها النحوية، وذلك لنقل النحو من مجال دراسة الشواهد الموجودة في القرآن الكريم والشعر العربي إلى الحديث الشريف. ولعل أهم ما توصلنا إليه أن المدونة قيد الدراسة اشتملت وأحاطت بكل صور الجملة الاسمية البسيطة، وأمكنا الانطلاق منها في دراسة أكاديمية جادة، حيث رصدنا كل صور المبتدأ والخبر. الكلمات المفتاحية: (الجملة - الحديث الشريف - دراسة نحوية - الأربعون النووية- بسيطة).

Abstract:

The research on the topic of the sentence in the noble hadith of the simple nominative sentence in the forty-eighth al-Nawawi is a semantic grammatical study - aiming to discover the degree of prevalence of the nominative sentence in the forty al-Nawawi, and to focus on its grammatical components, in order to transfer the grammar from the field of studying the evidence found in the Noble Qur'an and Arabic poetry to the noble hadith.

Perhaps the most important finding is that the code under study included and surrounded all the pictures of the simple noun sentence, and we were able to start from it in a serious academic study, where we monitored all the pictures of the subject and the news.

Keywords: The sentence - the noble hadith - a grammatical study in the forty-eighth al-Nawawi - simple

1. مقدمة:

لا يخفى ما للحديث النبوي الشريف من مكانة سامية بوصفه مصدرا للعلوم الإسلامية كلها، ولكن المتتبع لمؤلفات علم النحو يجدها فقيرة في الاعتماد على هذا النص الثري العظيم، إذ اكتفت في مواضع كثيرة بالشعر العربي الذي يعد كنزا لغويا ومنهلا ثريا، ولكن هذا لا يعني أن النحاة باعتمادهم على الموروث الشعري لم

* المؤلف المرسل.

يُغَوِّتُوا عَلَيْهِمْ فُرْصَةَ الْإِفَادَةِ مِنْ هَذَا النَّصِّ الشَّرِيٍّ مِمَّا آدَى إِلَى وَقُوعِهِمْ فِي اسْتِقْرَاءٍ غَيْرِ تَامٍّ لِبَعْضِ الظَّوَاهِرِ اللُّغَوِيَّةِ،
زيادة على أن لغة النَّصِّ أُولَى مِنْ لُغَةِ الشَّعْرِ فِي تَعْيِيدِ القَوَاعِدِ. فِهَلْ يُمْكِنُ الْإِنْطِلَاقُ مِنْهُ فِي دَرَسَةِ أَكَادِمِيَّةِ جَادَةَ،
وَمَا الْحَالَاتُ النُّحَوِيَّةُ الَّتِي يُمْكِنُ دَرَسَتُهَا؟ وَهَلْ يُمْكِنُ دَرَسَةُ الْأَرْبَعِينَ النُّوَوِيَّةِ كَوْنَهَا مَصْدَرًا لِلْحَدِيثِ دَرَسَةَ نُحَوِيَّةِ
تُحَوِّلُنَا الْوُقُوفَ عَلَى كُلِّ صُورٍ الْجُمْلَةُ الْإِسْمِيَّةُ الْبَسِيطَةُ الْمَثْبُتَةُ وَوُضَائِفُهَا النُّحَوِيَّةُ؟
ولعل أهم ما نبغي الوقوف عليه:

- 1- اكتشاف درجة شيوع الجملة الاسمية في الأربعين النووية.
- 2- التركيز على مكونات الجملة الاسمية البسيطة في الأربعين النووية.
- 3- نقل دراسة النحو من مجال الأدلة المحصورة في القرآن الكريم والشعر العربي إلى الحديث النبوي الشريف.
وللوقوف على الأهداف المرجوة من الدراسة، اتبعنا جملة من المناهج المتكاملة، فكان المنهج الإحصائي لرصد
الجملة الاسمية، والمنهج التحليلي لتحليلها والوقوف على صور المبتدأ والخبر، والمنهج التاريخي للوقوف على رأي
النحاة في الاستشهاد بالحديث الشريف.

3- النحويون وشروط استشهادهم بالحديث الشريف:

النحويون في الاستدلال بالحديث على مقاييسهم ثلاثة أفرقة: فريق منع الاحتجاج به مطلقاً، وفريق أجازته
بشروط، وفريق أجازته بلا قيد ولا شرط:

1-1 الفريق الأول: المانعون: أول من أثار قضية الاحتجاج بالحديث الشريف في إثبات الأحكام النحوية .
فيما أعلم . أبو الحسن علي بن محمد الإشبيلي الأندلسي المعروف بابن الضائع، فقد ذهب¹ إلى أن أئمة
العربية كسيبويه وغيره تركوا الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث النبوي. وسبب ذلك عنده أنه قد تبين في أصول
الفقه أنه يجوز نقل الحديث بالمعنى، ولولا تصريح العلماء بذلك لكان حديث النبي . صلى الله عليه وسلم . أولى
من كلام غيره من العرب في إثبات فصيح اللغة؛ لأنه من المقطوع به أنه . صلى الله عليه وسلم . أفصح العرب
كافة.

وتابع ابن الضائع في ذلك تلميذه أبو حيان محمد بن يوسف الغرناطي الأندلسي، وعبر عن مذهب المانعين
خير تعبير، وكان أشدهم مبالغة فيه وإنكاراً على مخالفيه، وعلل تنكُّب النحويين ذلك بعدم وثوقهم أن ذلك لفظ
رسول الله . وسببه عنده أمران:

أحدهما: أن رواية الحديث جَوَزُوا النُّقْلَ بِالْمَعْنَى، فَتَجَدَّ قِصَّةٌ وَاحِدَةٌ قَدْ جَرَتْ فِي زَمَانِهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- ،
فَقَالَ فِيهَا لَفْظًا وَاحِدًا، فَنُقِلَ بِأَنْوَاعٍ مِنَ الْأَلْفَاظِ بَحِيثٍ يَجْزِمُ الْإِنْسَانَ بِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ . صلى الله عليه وسلم . لم يقل
تلك الألفاظ جميعها.

والأمر الثاني: أنه قد وقع اللحن كثيراً فيما روي في الحديث؛ لأن كثيراً من الرواة كانوا غير عربٍ بالطبع، ولا
تعلموا لسان العرب بصناعة النحو، فوقع اللحن في نقلهم، وهم لا يعلمون ذلك.

وأحال أن هذه الشبهة قد تسللت إلى ابن الضائع وأبي حيان من ابن السيد البطلوسي الأندلسي عبد الله بن محمد².

وفي عصرنا ردّد الدكتور محمد خير الحلواني ما قاله ابن الضائع، وردّ على من أنكر قوله، وزعم أن النحاة المتقدمين ضربوا الذكر صفحاً عن الاحتجاج بالحديث النبوي³.

1-2 الفريق الثاني: المتوسطون بين المنع والجواز: تلا أبا حيان؛ أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، فوافقه⁴ في أنه لم يجد أحداً من النحويين استدلاً بحديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - والسبب في ذلك - عنده - احتمال ((إخراج الراوي لفظ الحديث عن القياس العربي، فيكون قد بنى على غير أصل... وإذا فُرض في الحديث ما نُقل بلفظه، وعُرف بذلك بنص أو بقرينة تدل على الاعتناء باللفظ، صار ذلك المنقول أولى ما يحتج به النحويون واللغويون والبيانون، ويبنون عليه علومهم))⁵. ولكنه خالفه من جهة أخرى، فقال ملخصاً رأيه: ((إنّ الحديث في النقل ينقسم قسمين:

أحدهما: ما عُرف أنّ المعنى به فيه نقلٌ معانيه لا نقل ألفاظه، فهذا لم يقع به استشهادٌ من أهل اللسان. **والثانيهما:** ما عُرف أنّ المعنى فيه نقلٌ ألفاظه لمقصود خاص بها، فهذا يصحُّ الاستشهاد به في أحكام اللسان العربي، كالأحاديث المنقولة في الاستدلال على فصاحة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ككتابه إلى همدان... وكتابه إلى وائل بن حجر...))⁶.

وفي العصر الحديث ناقش مجمع اللغة العربية في القاهرة المسألة بناء على بحث قدّمه إليه عضو المجمع الشيخ محمد الخضر حسين، وقرر ما يلي:

((اختلف علماء العربية في الاحتجاج بالأحاديث النبوية لجواز روايتها بالمعنى ولكثرة الأعاجم، وقد رأى المجمع الاحتجاج ببعضها في أحوال خاصة مبينة فيما يأتي:

الأول: لا يحتج في العربية بحديث لا يوجد في الكتب المدونة في الصدر الأول كالكتب الصحاح الستة فما قبلها. الثاني: يحتج بالحديث المدون في هذه الكتب الآنف الذكر على الوجه الآتي:

1: الأحاديث المتواترة المشهورة. / 2- الأحاديث التي تستعمل ألفاظها في العبادات. / 3- الأحاديث التي تُعدّ من جوامع الكلم. / 4- كتب النبي - صلى الله عليه وسلم - / 5- الأحاديث المروية لبيان أنه صلى الله عليه وسلم كان يخاطب كل قوم بلغتهم. / 6- الأحاديث التي عرف من حال روايتها أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى. / 7- الأحاديث المروية من طرق متعددة وألفاظها واحدة))⁷.

1-3 الفريق الثالث: المجيزون: ذهب جمهور النحويين إلى الاحتجاج بكلام رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، والاستدلال بألفاظه وتراكيبه لإثبات القواعد النحوية بلا قيد ولا شرط. ودليلنا في ذلك أمور:

الأول: أنهم لم يشيروا الاستشكال الذي أثاره ابن الضائع وتلميذه أبو حيان، ولو كانوا لا يعدّون الحديث النبوي موردًا من موارد السماع لنصّوا على ذلك في مصنفاتهم، كما فعلوا في الاحتجاج بالقراءات القرآنية، وبكلام العرب.

والثاني: أنّا لم نر أحدًا منهم استثنى قسمًا من الحديث النبوي من الاحتجاج به، كما فعل المتوسطون.

والثالث: أنه لا يخلو كتابٌ من كتبهم من الأحاديث النبوية، وهي على قلتها تدحض مزاعم المانعين والمتوسطين. وممن درس هذا الموضوع **الدكتور محمود فجال**، فقد فصلّ القول فيه في كتابين اثنين، وحرّر القول في مسأله تحريرًا شافيًا، وخلص فيهما إلى أنّ الحديث النبوي سيظل المصدر الثاني بعد القرآن الكريم لمعرفة اللغة، وتقعيد القواعد النحوية، وأنه يجب الاستشهاد به مطلقًا، سواء أكان مرويًا باللفظ أم بالمعنى⁸.

1- الجملة الاسمية المثبتة في الأربعين النووية:

1-2 تعريف الجملة:

لغة: جاء في العين للخليل: ((الجملة جماعة كل شيء بكماله من الحساب وغيره، وأجملت له الحساب والكلام من الجملة))⁹

وجاء في الصحاح للجوهري ((الجملة واحد والجمل، وقد أجملت الحساب إذا زدته إلى الجملة))¹⁰

اصطلاحًا: أ- **عند القدامى:** وردت الجملة كمصطلح لأول مرة عند **المبرد** في مؤلفه المقتضب في مواضيع شتى¹¹ على أن هذا لا ينفي أن سبويه قد استخدم المعنى الدلالي لمصطلح الجملة في عدة مواضع، إذ مثل للكلام بجمل مفيدة.¹²

ب- الجملة عند المحدثين: اختلف المحدثون في تعريفهم للجملة والكلام وانقسموا إلى فرق:

1- فرقة القائلين بعدم الترادف: من بينهم **الغلاييني** الذي يعرف الجملة على أنّها ((قول مؤلف من

مسند ومسند إليه ولا يشترط في الجملة ان تفيد معنى، في حين يشترط ذلك في الكلام))¹³، وتبعه **إبراهيم عبادة** الذي يبدو من خلال تعريفه للجملة متأثرًا باللسانيات الحديثة ((الكلام عنده هو وسيلة التعبير الإنساني عن الأفكار وعن خوالج النفس عن طريق جهاز النطق، لتوصيلها من مرسل إلى متلق في مجتمع ما وفق نوااميس اللغة التي يتفاهم بها أبناء ذلك المجتمع))¹⁴

2- فرقة القائلين بالترادف: ممثلة في **عباس حسن** من خلال مؤلفه النحو الوافي عندما تكلم عن

الكلام فاستهل قوله ((الكلام أو الجملة) هو ما تركب من كلمتين أو أكثر وله معنى مقيد مستقل))¹⁵ وقوله (الكلام أو الجملة) إنما يدل على أنه لا يرى فرقا بينهما. وتبعه في ذلك **مهدي مخزومي** حين قال ((الجملة الصورة اللفظية الصغرى للكلام المفيد في أي لغة من اللغات))¹⁶

ويعرّف النحويون الجملة الاسمية بأنها الجملة التي يتصدرها اسم مع وقوعه ركنا إسناديا فيها.

فابن هشام يرى أن الجملة «الاسمية هي التي صدرها اسم كزيد قائم، وهيئات العقيق وقائم الزيدان عند من جوزه هو الأخفش والكوفيون».¹⁷

ويقول عن كون الاسم المتصدر ركنا إسناديا فيها ف «مرادنا بصدر الجملة المسند والمسند إليه، فلا عبرة بما تقدم عليهما من الحروف، فالجملة نحو: أقام الزيدان؟، وأزيد أخوك؟، ولعل أباك منطلق؟، وما زيد قائما؟ اسمية»¹⁸.

فالحروف التي تقدمت كالاستفهام وحروف النفي لا تغير اسمية الجملة، كما أنه أحيانا يتقدم الاسم في الجملة ولكن لا تعد اسمية عند النحاة إن لم يقع هذا الاسم طرفا إسناديا فيها. وتكون الجملة الاسمية من طرفين إسناديين هما المبتدأ (المسند إليه) والخبر (المسند) حيث يقول مهدي المخزومي: «أما الجملة الاسمية فهي التي يدل فيها المسند على الدوام والثبوت، أو التي يتصف فيها المسند إليه بالمسند اتصافا ثابتا غير متجدد، بعبارة أوضح: هي التي يكون فيها المسند اسما»¹⁹، فالعلاقة بين عنصري الجملة الاسمية هي علاقة الإسناد، فالمبتدأ محكوم عليه والخبر محكوم به مثل: العلم نور (مبتدأ + خبر).

2-2-2 الجملة الاسمية البسيطة في الأربعين النووية:

ويقصد بها الجمل الاسمية المكونة من مبتدأ وخبر مفردين.

أ- المبتدأ: «كل اسم ابتدئ به ليني عليه كلام، والمبتدأ والمبني عليه رفع»²⁰ ويقول ابن مالك: مبتدأ زيدٌ و عاذرٌ خبر *** إن قلت: " زيدٌ عاذرٌ من اعتذر " ²¹

والمبتدأ هو الاسم المحدث عنه في أول الجملة الاسمية، والعمارة من العوامل اللفظية، وهو عنصر أصلي أسندت إليه صفة، أو عمل، يرد عادة معرفة في أول الجملة.

ويقول الجرجاني: «المبتدأ لم يكن مبتدأ لأنه منطوق به أولا، ولا كان الخبر خبرا لأنه مذكور بعد المبتدأ، بل كان المبتدأ مبتدأ لأنه مسند إليه ومثبت له المعنى والخبر خبر لأنه مسند ومثبت به المعنى»²².

ب- الخبر: هو الصفة أو العمل المسند إلى المبتدأ، وجزء من الجملة الاسمية لا تتم الفائدة دونه، نحو: (منطلق) في قولك: (زيدٌ منطلقٌ) وهو الأصل في الفائدة²³.

ويقول صاحب الأصول: «الاسم الذي هو خبر المبتدأ هو الذي يستفيدة السامع، ويصير به المبتدأ كلاما وبه يقع التصديق والتكذيب، ألا ترى أنك إذا قلت: (عبدُ الله جالسٌ) فإنما الصدق حصل في جلوس عبد الله لا في عبد الله لأن الفائدة هي في جلوس عبد الله»²⁴، فالخبر هو الذي أتم معنى المبتدأ وأبان الغاية منه. والجملة الاسمية تكون إما مجردة أو منسوخة.

2-2-1 الجملة البسيطة المجردة في الأربعين النووية:

هي الجملة البسيطة التي لم يسبقها عامل من العوامل، ومن أمثلة ذلك في الأربعين النووية قوله صلى الله عليه وسلم: «عَنْ أَبِي مَالِكٍ الْحَارِثِ بْنِ عَاصِمٍ الْأَشْعَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

"الطَّهُورُ شَطْرُ الْإِيمَانِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ تَمَلُّؤُ الْمِيزَانِ، وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ تَمَلَّانِ -أَوْ: تَمَلَأُ- مَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ، وَالصَّلَاةُ نُورٌ، وَالصَّدَقَةُ بُرْهَانٌ، وَالصَّبْرُ ضِيَاءٌ، وَالْقُرْآنُ حُجَّةٌ لَكَ أَوْ عَلَيْكَ، كُلُّ النَّاسِ يَغْدُو، فَبَايَعُ نَفْسَهُ فَمُعْتِقُهَا أَوْ مُوْبِقُهَا".²⁵ والشاهد هنا الصلاة نور فالصلاة مبتدأ ونور خبر. وقوله أيضاً الصدقة برهان، والصبر ضياءً.

2-2-2 أنماط المبتدأ والخبر

ستشمل دراستنا لها في الأربعين النووية، أنماط المبتدأ والخبر من حيث التعريف والتنكير، و الذكر والحذف، والتقديم والتأخير

ا- المبتدأ معرفة و الخبر نكرة:

جاء في شرح المفصل: «إن أصل المبتدأ أن يكون معرفة وأصل الخبر أن يكون نكرة، ذلك لأن الغرض في الإخبارات إفادة المخاطب ما ليس عنده وتنزله منزلتك في علم ذلك الخبر».²⁶

ومن الصور التي وردت في الأربعين النووية ما ورد في الحديث الثاني: «عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَيْضًا قَالَ: " بَيْنَمَا نَحْنُ جُلُوسٌ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَاتَ يَوْمٍ، إِذْ طَلَعَ عَلَيْنَا رَجُلٌ شَدِيدُ بَيَاضِ الثِّيَابِ، شَدِيدُ سَوَادِ الشَّعْرِ، لَا يُرَى عَلَيْهِ أَثَرُ السَّفَرِ، وَلَا يَعْرِفُهُ مِنَّا أَحَدٌ. حَتَّى جَلَسَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . فَأَسْنَدَ رُكْبَتَيْهِ إِلَى رُكْبَتَيْهِ، وَوَضَعَ كَفَّيْهِ عَلَى فَخْذَيْهِ، وَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ أَخْبِرْنِي عَنِ الْإِسْلَامِ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْإِسْلَامُ أَنْ تَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَتُقِيمَ الصَّلَاةَ، وَتُؤْتِيَ الزَّكَاةَ، وَتَصُومَ رَمَضَانَ، وَتُحَاجَّ الْبَيْتَ إِنْ اسْتَطَعْتَ إِلَيْهِ سَبِيلًا. قَالَ: صَدَقْتَ . فَعَجَبْنَا لَهُ يَسْأَلُهُ وَيُصَدِّقُهُ! قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنِ الْإِيمَانِ. قَالَ: أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَتُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ. قَالَ: صَدَقْتَ. قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنِ الْإِحْسَانِ. قَالَ: أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ، فَإِنْ لَمْ تُكُنْ تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ. قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنِ السَّاعَةِ. قَالَ: مَا الْمَسْئُولُ عَنْهَا بِأَعْلَمَ مِنَ السَّائِلِ. قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنِ أَمَارَاتِهَا؟ قَالَ: أَنْ تَلِدَ الْأُمَةُ رَبَّتَهَا، وَأَنْ تَرَى الْخِفَاءَ الْعُرَاةَ الْعَالَةَ رِعَاءَ الشَّيْءِ يَتَطَاوَلُونَ فِي الْبُنْيَانِ. ثُمَّ انْطَلَقَ، فَلَبِثْنَا مَلِيًّا، ثُمَّ قَالَ: يَا عُمَرُ أَتَدْرِي مِنَ السَّائِلِ؟. قُلْتُ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: فَإِنَّهُ جِبْرِيلُ أَتَاكُمْ يُعَلِّمُكُمْ دِينَكُمْ"²⁷ والشاهد قولنا: «.. نحنُ جلوسٌ». فنعرب: نحن: ضمير رفع منفصل، مبني على الضم في محل رفع مبتدأ.

جلوسٌ: خبر مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، فالمبتدأ ضمير منفصل (نحن) و الخبر نكرة (جالسون).

وفي قوله صلى الله عليه وسلم: « عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ "إِنَّ اللَّهَ طَيِّبٌ لَا يَقْبَلُ إِلَّا طَيِّبًا، وَإِنَّ اللَّهَ أَمَرَ الْمُؤْمِنِينَ بِمَا أَمَرَ بِهِ الْمُرْسَلِينَ فَقَالَ تَعَالَى: { يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُّوَا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا }، وَقَالَ تَعَالَى: { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُّوَا مِنَ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ } ثُمَّ ذَكَرَ الرَّجُلُ يُطِيلُ السَّفَرَ أَشْعَثَ أَغْبَرَ يَمُدُّ يَدَيْهِ إِلَى السَّمَاءِ: يَا رَبَّ! يَا رَبَّ! وَمَطْعَمُهُ حَرَامٌ، وَمَشْرَبُهُ حَرَامٌ، وَمَلْبَسُهُ

حَرَامٌ، وَعُدِّي بِالْحَرَامِ، فَأَنَّى يُسْتَجَابُ لَهُ؟»²⁸. والشاهد: « وَمَطْعَمُهُ حَرَامٌ، وَمَشْرَبُهُ حَرَامٌ... » فكل من (مطعمه، مشربه) مبتدأ معرف بالإضافة، فالهاء ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه و(حرام) خبر نكرة. وأيضا قوله صلى الله عليه وسلم: «وَالصَّدَقَةُ بُرْهَانٌ، وَالصَّبْرُ ضِيَاءٌ، وَالْقُرْآنُ حُجَّةٌ لَكَ أَوْ عَلَيْكَ»²⁹. فالمبتدأ وقع معرف بـ (ال) التعريف (الصدقة، الصبر، القرآن) في حين الخبر نكرة (برهان، ضياء، حجة).

ب- المبتدأ معرفة و الخبر معرفة:

يقول ابن السراج: «يكون المبتدأ معرفة والخبر معرفة نحو: (زيدٌ أخوك) وهذا ونحوه يجوز إذا كان المخاطب يعرف زيدا على انفراده ولا يعلم أنه أخوه... فتكون الفائدة في اجتماعهما... فمتى كان الخبر عن معرفة معرفة فإنما الفائدة في مجموعهما»³⁰، والمثال الذي ذكره ابن سراج المبتدأ (زيد) هو اسم علم، والخبر (أخوك) معرف بالإضافة.

ومن الصور الواردة في الأربعين النووية نجد: قوله صلى الله عليه وسلم: عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: "مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مِنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ، وَذَلِكَ أَوْعَفُ الْإِيمَانِ" ³¹. والشاهد هنا « وَذَلِكَ أَوْعَفُ الْإِيمَانِ »، فالمبتدأ (ذلك) اسم إشارة، والخبر (أضعف الإيمان) معرف بالإضافة، وأيضا في قوله صلى الله عليه وسلم: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ التُّعْمَانِيِّ بْنِ بَشِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: "إِنَّ الْحَلَالَ بَيِّنٌ، وَإِنَّ الْحَرَامَ بَيِّنٌ، وَبَيْنَهُمَا أُمُورٌ مُشْتَبِهَاتٌ لَا يَعْلَمُهُنَّ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ، فَمَنْ اتَّقَى الشُّبُهَاتِ فَقَدْ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ وَعِزِّهِ، وَمَنْ وَقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ وَقَعَ فِي الْحَرَامِ، كَالرَّاعِي يَرْعَى حَوْلَ الْحِمَى يُوشِكُ أَنْ يَتَرَعَ فِيهِ، أَلَا وَإِنَّ لِكُلِّ مَلِكٍ حِمَى، أَلَا وَإِنَّ حِمَى اللَّهِ مَحَارِمُهُ، أَلَا وَإِنَّ فِي الْجَسَدِ مُضْغَةً إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ" ³². والشاهد « وَهِيَ الْقَلْبُ »، فالمبتدأ ضمير منفصل (هي)، والخبر معرف بـ(ال) التعريف (القلب).

ج- المبتدأ مصدر مؤول والخبر شبه جملة: جاء ذكرها في الأربعين النووية في قوله صلى الله عليه وسلم «عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ أَبِي حَفْصٍ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: " إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَهَجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ لِدُنْيَا يُصِيبُهَا أَوْ امْرَأَةٍ يَنْكِحُهَا فَهَجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ" ³³. والشاهد قولنا « وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى »، فالخبر جار ومجرور، (لكل) تقدم عن المبتدأ الذي تأخر باعتبار (ما) مصدرية حرف لا محل له من الإعراب، وما والفعل (نوى): بتأويل مصدر، وهو في محل رفع مبتدأ مؤخر تقديره: نيته.

د - المبتدأ معرفة والخبر شبه جملة: المقصود يشبه الجملة إما الظرف بنوعيه الزماني والمكاني أو حرف الجر مع الاسم الذي يجره، لكن الظرف والجار والمجرور إذا وقعا خبرا فليسا بالخبر الصحيح، وإنما هما معمولان للخبر، ونائبان عنه، فلو قلنا: «زيد عندك» التقدير: «زيد استقر عندك»، و «استقر» هو الخبر في الحقيقة بلا

خلاف بين البصريين والكوفيين، ولكن الخلاف واقع في المحذوف اسم أم فعل أي: " زيدٌ استقرَّ عندك " أم " زيدٌ مستقرٌّ عندك " ³⁴.

وورد هذا النوع في الأربعين النووية في قوله صلى الله عليه وسلم: « عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ، وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ؛ فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّ الْإِسْلَامِ، وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى» ³⁵. والشاهد « حِسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ...»، فالمبتدأ معرف بالإضافة إلى الضمير المتصل (حسابهم)، والخبر جار ومجرور ³⁶ (على الله) وهو ليس خبراً في الحقيقة بل نائباً عنه، والتقدير: وحسابهم كائنٌ على الله.

وفي قوله صلى الله عليه وسلم: «عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ "لَا يَحِلُّ دَمٌ أَمْرِيٍّ مُسْلِمٍ [يشهد أن لا إله إلا الله، وأني رسول الله] إِلَّا يَأْخُذُ ثَلَاثَ: الثَّيِّبُ الزَّانِي، وَالنَّفْسُ بِالنَّفْسِ، وَالتَّارِكُ لِدِينِهِ الْمُفَارِقُ لِلْجَمَاعَةِ» ³⁷. والشاهد «وَالنَّفْسُ بِالنَّفْسِ» المبتدأ هو (النفْس) وقع معرفة أما الخبر شبه جملة (بالنفس) أو متعلق بمحذوف تقديره كائن، وأيضا في قوله صلى الله عليه وسلم: «عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ " لَا تَحَاسَدُوا، وَلَا تَنَاجَشُوا، وَلَا تَبَاغَضُوا، وَلَا تَدَابَرُوا، وَلَا يَبِعْ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ، وَكُونُوا عِبَادَ اللَّهِ إِخْوَانًا، الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ، لَا يَظْلِمُهُ، وَلَا يَخْذُلُهُ، وَلَا يَكْذِبُهُ، وَلَا يَحْقِرُهُ، التَّقْوَى هَاهُنَا، وَيُشِيرُ إِلَى صَدْرِهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، بِحَسَبِ أَمْرِيٍّ مِنْ الشَّرِّ أَنْ يَحْقِرَ أَخَاهُ الْمُسْلِمَ، كُلُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ حَرَامٌ: دَمُهُ وَمَالُهُ وَعَرَضُهُ» ³⁸. والشاهد «التَّقْوَى هَاهُنَا»، فالمبتدأ ورد معرفة (التقوى)، والهاء للتنبيه، (هنا) اسم إشارة للمكان مبني في محل نصب على الظرفية المكانية، والظرف شبه الجملة خبر المبتدأ.

هـ - المبتدأ نكرة والخبر معرفة: الأصل في الابتداء هو المعرفة، وقد بينَّ النحاة أن الابتداء بالنكرة لا فائدة فيه فقال ابن السراج: «امتنع الابتداء بالنكرة المفردة المحضة لأنه لا فائدة فيه... ولا يكون المبتدأ نكرة مفردة إلا في النفي خاصة، فإن الابتداء فيه بالنكرة حسن بحصول الفائدة بها؛ كقولك: ما أحدٌ في الدار، وإنما يراعى في هذا الباب وغيره الفائدة فمتى ظفرت بها في المبتدأ وخبره فالكلام جائز» ³⁹.

ومن أمثلة هذا النوع نجد قوله صلى الله عليه وسلم: « أَتَدْرِي مَنْ السَّائِلُ؟ » ⁴⁰، حيث تعرب:

من: اسم استفهام مبني في محل رفع المبتدأ.

السائل: خبر المبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وجملة (من السائل) في محل نصب مفعول به. ومنه فالمبتدأ وقع نكرة وهو من الألفاظ التي لها الصدارة كاسم استفهام (من)، والخبر معرفة (السائل). ⁴¹

و- حذف المبتدأ: المبتدأ والخبر ركنان أساسيان في الجملة الاسمية وتحصل الفائدة بوجودهما، فالمبتدأ معتمد الفائدة والخبر محل الفائدة فلا بد منهما، إلا أنه قد توجد قرينة لفظية أو حالية تغني عن النطق بأحدهما فيحذف لدالتها عليه ⁴²، فيحذف المبتدأ مثل: (كيف زيد؟)، فيقول: (صحيح) أي: (هو صحيح) ⁴³.

ويقول الجرجاني مبيّنًا حُسن الحذف: «فإنك ترى به ترك الذّكر أفصح من الذّكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجذك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتم ما تكون بيانا إذا لم تُبَيّن»⁴⁴.

ومن مواطن حذف المبتدأ في الأربعين النووية قوله صلى الله عليه وسلم: «عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَهُوَ الصَّادِقُ الْمَصْدُوقُ -: "إِنَّ أَحَدَكُمْ يُجْمَعُ خَلْقُهُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا نُطْفَةً، ثُمَّ يَكُونُ عَاقَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَكُونُ مُضَعَّةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يُرْسَلُ إِلَيْهِ الْمَلَكُ فَيَنْفُخُ فِيهِ الرُّوحَ، وَيُؤَمَّرُ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ: بِكُتْبِ رِزْقِهِ، وَأَجَلِهِ، وَعَمَلِهِ، وَشَقِيٍّ أَمْ سَعِيدٍ؛ فَوَاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ إِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ حَتَّىٰ مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلَّا ذِرَاعٌ فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ فَيَدْخُلُهَا. وَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ حَتَّىٰ مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلَّا ذِرَاعٌ فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ فَيَدْخُلُهَا» . والشاهد «وَشَقِيٍّ أَمْ سَعِيدٍ»، شقّي خبر لمبتدأ محذوف وتقديره (وهو شقّي أو سعيد).

وفي الحديث السابع أيضا وفي قوله صلى الله عليه وسلم: «عَنْ أَبِي رُقَيْةَ تَمِيمِ بْنِ أَوْسِ الدَّارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: الدِّينُ النَّصِيحَةُ. فُلْنَا؟ لِمَنْ؟ قَالَ لِلَّهِ، وَلِكِتَابِهِ، وَلِرَسُولِهِ، وَلِأُمَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَعَامَّتِهِمْ»⁴⁵. لله: اللام حرف جر، ولفظ الجلالة اسم مجرور باللام، والجار والمجرور شبه جملة في محل رفع لمبتدأ محذوف تقديره: النصيحة.

وفي الحديث الرابع عشر أيضا قوله صلى الله عليه وسلم: «الثَّيِّبُ الرَّائِي»⁴⁶. (الثيب): خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هي)، أي الخصال الثلاث. وثيب أصلها (ثيب)، ووزنها (فعليل) أدغمت العين مع الياء لأنها من جنسها، والزائي صفة للثيب⁴⁷.

و - تقديم الخبر: يتقدم المبتدأ دائما على الخبر إلا في حالات حيث يتقدم فيها الخبر على المبتدأ، وقد اختلف العلماء في تقديم الخبر على المبتدأ: «ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه مفرداً كان أو جملة، وذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه المفرد والجملة»⁴⁸.

إذ هناك مسألتين في تقديم الخبر وهما موضوع خلاف بين البصريين والكوفيين: أحدهما: تقديم الحال التي تسد مسد خبر المبتدأ المصدر أو المضاف إلى المصدر، نحو قولنا قيام زيد مسرعا، وضربني زيدا قائما، فمذهب البصريين جواز تقديم الحال⁴⁹، سواء كان المصدر متعديا أو لازما، وأجازوا التقديم بشرط أن يكون الخبر مقدر التقديم على المبتدأ (المصدر) فإن قدر الخبر مؤخرا منعوا تقديم الحال⁵⁰. لأن العامل عندهم في الحال هو كان المقدر، وقد أجاز ابن الدهان تقديم الحال قياسا⁵¹، أما الفراء فقد ذهب إلى المنع سواء كان ظاهرا أو مضمرا⁵².

أما الكوفيون وعلى رأسهم الكسائي وهشام الضرير فيجيزان التقديم إن كانت من مضمرة وكان المصدر

لازما⁵³

ثانيهما: تقديم الخبر المتعدد: ومذهب أكثر النحاة أنه لا يجوز على الأصح تقديم الخبرين أو تقديم كليهما⁵⁴ وذهب ابن هشام⁵⁵ إلى منع تقديم أحدهما في حين منع ابن الدهان⁵⁶ تقديم كليهما، وأجاز بعضهم تقديم الخبرين⁵⁷.

وحصر ابن مالك حالات الجواز في قوله: ((ويجوز تقديمه إن لم يوهم ابتدائية الخبر أو فاعلية المبتدأ أو يقرن بالفاء أو بإلا لفظاً أو معنى في الاختيار أو يكن مقروناً بلام الابتداء، أو ضمير الشأن، أو الشبه أو أداة الاستفهام أو الشرط أو مضاف إلى أحدهما⁵⁸).

ومن الحالات التي تقدم فيها الخبر على المبتدأ في الأربعين النووية نذكر: قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الأول: «وَأِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى»، فالخبر جار ومجرور، (لكل) تقدم عن المبتدأ الذي تأخر (ما) اسم موصول.

وفي هذه الحالة تقدم الخبر على المبتدأ لاشتمال المبتدأ على ضمير يعود على بعض الخبر. ونفس الحالة في قوله صلى الله عليه وسلم: «عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ "مَنْ حَسَنَ إِسْلَامَ الْمَرْءِ تَزَكُّهُ مَا لَا يَعْغِيهِ"»⁵⁹. فالجار والمجرور (مَنْ حَسَنَ إِسْلَامَ الْمَرْءِ) شبه جملة في محل رفع خبر مقدم وجوبا لاشتمال المبتدأ المؤخر (تركه) على ضمير يعود على متعلق بالخبر وهو المرء، وعلة الوجوب في التقديم والتأخير: لئلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة⁶⁰.

وفي قوله صلى الله عليه وسلم: «عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ "كُلُّ سُلَامَى مِنَ النَّاسِ عَلَيْهِ صَدَقَةٌ، كُلَّ يَوْمٍ تَطْلُعُ فِيهِ الشَّمْسُ تَعْدِلُ بَيْنَ اثْنَيْنِ صَدَقَةٌ، وَتُعِينُ الرَّجُلَ فِي دَابَّتِهِ فَتَحْمِلُهُ عَلَيْهَا أَوْ تَرْفَعُ لَهُ عَلَيْهَا مَتَاعَهُ صَدَقَةٌ، وَالْكَلِمَةُ الطَّيِّبَةُ صَدَقَةٌ، وَبِكُلِّ خُطْوَةٍ تَمْشِيهَا إِلَى الصَّلَاةِ صَدَقَةٌ، وَتُمِيطُ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ صَدَقَةٌ"»⁶¹، ف (كل) مبتدأ وهو مضاف، (من) حرف، (الناس) اسم مجرور، والجار والمجرور (عليه) في محل رفع خبر مقدم وجوبا لأن المبتدأ (صدقة) نكرة غير مخصصة، مثال: (في الدار رجل) و (عند زيد ثم).⁶²

ز- تعدد الخبر: قد يكون للمبتدأ الواحد خبران أو أكثر، منه (قولك: هذا حلو حامض) وقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْعَفْوَورُ الْوَدُودُ﴾ ﴿١٤﴾ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ ﴿١٥﴾ ﴿١٥﴾ «ويتعدد الخبر بعطف وغيره»⁶⁴.

وجاء في شرح التصريح: «الأصح جواز تعدد الخبر لفظاً ومعنى لمبتدأ واحد لأن الخبر كالنعت يجوز تعدده، سواء اتفقا إفراداً أو جملة، أو اختلفا ولعل ذلك مثل: الأول: زيد شاعر كاتب الثاني: زيد قام ضحك، الثالث: قاعد ضحك»⁶⁵.

وجاز تعدد الخبر لأن الخبر حكم، ويجوز أن يحكم للشيء الواحد بأكثر من حكم واحد⁶⁶، والجواز مذهب سيبويه⁶⁷، وذكر السيوطي أنه مذهب الجمهور مطلقاً بعطف الأخبار أو بلا عطف⁶⁸، وهو اختيار مالك والسيوطي⁶⁹، في حين منع جمهور آخر من النحاة تعدد الخبر ومنهم ابن عصفور⁷⁰ وكثير من نحاة المغرب⁷¹.

وقد تعدد الخبر في الأربعين النووية في وصف صدق النبي صلى الله عليه وسلم: «وهو الصادق المصدوق»، فالمبتدأ ضمير منفصل (هو)، والخبر الأول (الصادق) والخبر الثاني (المصدوق)، وهنا يصح قول: وهو الصادق المصدوق، في قوله صلى الله عليه وسلم عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَهُوَ الصَّادِقُ الْمَصْدُوقُ -: "إِنَّ أَحَدَكُمْ يُجْمَعُ خَلْقُهُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا نُطْفَةً، ثُمَّ يَكُونُ عَلَقَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَكُونُ مُضْغَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يُرْسَلُ إِلَيْهِ الْمَلَكُ فَيَنْفُخُ فِيهِ الرُّوحَ، وَيُؤَمَّرُ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ: بِكُتِبَ رِزْقِهِ، وَأَجَلُهُ، وَعَمَلُهُ، وَشَقِيٌّ أَمْ سَعِيدٌ؛ فَوَاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ إِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ حَتَّىٰ مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلَّا ذِرَاعٌ فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ فَيَدْخُلُهَا. وَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ حَتَّىٰ مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلَّا ذِرَاعٌ فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ فَيَدْخُلُهَا»⁷²

3- الجملة الاسمية البسيطة المنسوخة في الأربعين النووية:

3-1 الجملة الاسمية المنسوخة بكان وأخواتها: تدخل على المبتدأ والخبر أدوات، «فتغير اسمها وعلامة إعرابها، ومكان المبتدأ: (النواسخ)، أو (نواسخ الابتداء)، لأنها تحدث نسخا أي: تغييرا، وذهب الجمهور إلى أنها أفعال لاتصال الضمائر وتاء التانيث بها، ودلالتها على معنى في نفسها وهو الزمان»⁷³.

وهذه النواسخ يذكرها سيويوه: «كان ويكون وصار ومادام وليس وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغني عن الخبر، تقول كان عبد الله أخاك، وإنما أردت أن تحبر عن الأخوة، وأدخلت كان لتجعل ذلك فيما مضى»⁷⁴.

فعندما تدخل هذه النواسخ على المبتدأ والخبر، فإنها ترفع المبتدأ تشبيها بالفاعل، على أنه اسمها وتنصب الخبر تشبيها بالمفعول على أنه خبرها مثل: (كان الطفل نائماً) وهذا على رأي البصريين، أما الكوفيون فذهبوا إلى أنها لا تعمل في المرفوع شيئاً»⁷⁵ على اعتبار أن الرفع ملازم للمرفوع قبل دخولها فهي بالتالي لا تؤثر فيه.

وتعتبر كان أم الباب، وهذه الأفعال منها ما يعمل بلا شرط نحو: (كان، ظل، بات، أضحى، أمسى، صار، ليس) ومنها ما يعمل بشرط (زال، برح، فتى، انفك) وشرطها أن تسبق بنفي لفظي أو تقديري أشبه بنفي، و (دام) تعمل بشرط أن تسبق (ما) المصدرية⁷⁶.

وما وقفنا عليه في الأربعين النووية كشاهد نحوي على كان وأخواتها، نجد قوله صلى الله عليه وسلم: « ثُمَّ يَكُونُ عَلَقَةً مِثْلَ ذَلِكَ»⁷⁷، وهنا جاء اسم كان ضمير مستتر تقديره (هو) يعود على (أحدكم) في محل رفع وخبرها نكرة. والعلق دود صغير متعلق بالخلق⁷⁸.

ونحو قول ابن عباس رضي الله عنهما: « عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: "كُنْتُ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمًا، فَقَالَ: يَا غُلَامُ! إِنِّي أَعْلَمُكَ كَلِمَاتٍ: احْفَظْ اللَّهَ يَحْفَظْكَ، احْفَظْ اللَّهَ بَجَدِّهِ بُجَاهَكَ، إِذَا سَأَلْتَ فَاسْأَلِ اللَّهَ، وَإِذَا اسْتَعَنْتَ فَاسْتَعِنْ بِاللَّهِ، وَاعْلَمْ أَنَّ الْأُمَّةَ لَوِ اجْتَمَعَتْ عَلَىٰ أَنْ يَنْفَعُوكَ بِشَيْءٍ لَمْ يَنْفَعُوكَ إِلَّا بِشَيْءٍ قَدْ كَتَبَهُ اللَّهُ لَكَ، وَإِنْ اجْتَمَعُوا عَلَىٰ أَنْ يَضُرُّوكَ بِشَيْءٍ لَمْ يَضُرُّوكَ إِلَّا بِشَيْءٍ قَدْ كَتَبَهُ اللَّهُ

عَلَيْكَ؛ رُفِعَتْ الْأَقْلَامُ، وَحَقَّتِ الصُّحُفُ.»⁷⁹ كنت خلف النبي صلى الله عليه وسلم.. ، جاء اسم كان ضميراً متصلاً (التاء) وخبرها شبه جملة (خلف النبي صلى الله عليه وسلم).

وفي قوله صلى الله عليه وسلم : «وَكُونُوا عِبَادَ اللَّهِ إِخْوَانًا»⁸⁰ ، فاسم كان جاء ضميراً متصلاً (واو الجماعة) وخبرها نكرة (إخواناً).

وفي قوله صلى الله عليه وسلم : «عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ "لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يَكُونَ هَوَاهُ تَبَعًا لِمَا جِئْتُ بِهِ»⁸¹ ، فاسم الفعل الناسخ كان معرف بالإضافة (هواه)، و خبره نكرة (تبعاً).

وأيضاً في قوله صلى الله عليه وسلم : «عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "مَنْ نَفَسَ عَنْ مُؤْمِنٍ كُرْبَةً مِنْ كُرْبِ الدُّنْيَا نَفَسَ اللَّهُ عَنْهُ كُرْبَةً مِنْ كُرْبِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ يَسَّرَ عَلَى مُعْسِرٍ، يَسَّرَ اللَّهُ عَلَيْهِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَمَنْ سَتَرَ مُسْلِمًا سَتَرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ، وَاللَّهُ فِي عَوْنِ الْعَبْدِ مَا كَانَ الْعَبْدُ فِي عَوْنِ أَخِيهِ، وَمَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَلْتَمِسُ فِيهِ عِلْمًا سَهَّلَ اللَّهُ لَهُ بِهِ طَرِيقًا إِلَى الْجَنَّةِ، وَمَا اجْتَمَعَ قَوْمٌ فِي بَيْتٍ مِنْ بُيُوتِ اللَّهِ يَتْلُونَ كِتَابَ اللَّهِ، وَيَتَدَارَسُونَهُ فِيمَا بَيْنَهُمْ؛ إِلَّا نَزَلَتْ عَلَيْهِمُ السَّكِينَةُ، وَعَشِيَتْهُمْ الرَّحْمَةُ، وَذَكَرَهُمُ اللَّهُ فِيمَنْ عِنْدَهُ، وَمَنْ أَبْطَأَ بِهِ عَمَلُهُ لَمْ يُسْرِعْ بِهِ نَسَبُهُ"»⁸² ، فاسم كان (العبد) وخبرها شبه جملة جار ومجرور (في عون أخيه).

ونجد تقدم خبر الناسخ على اسمه في قوله صلى الله عليه وسلم : «عَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَيضًا، "أَنَّ نَاسًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالُوا لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ذَهَبَ أَهْلُ الدُّثُورِ بِالْأَجُورِ؛ يُصَلُّونَ كَمَا نُصَلِّي، وَيَصُومُونَ كَمَا نَصُومُ، وَيَتَصَدَّقُونَ بِفُضُولِ أَمْوَالِهِمْ. قَالَ: أَوْلَيْسَ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ مَا تَصَدَّقُونَ؟ إِنَّ بِكُلِّ تَسْبِيحَةٍ صَدَقَةٌ، وَكُلِّ تَكْبِيرَةٍ صَدَقَةٌ، وَكُلِّ تَحْمِيدَةٍ صَدَقَةٌ، وَكُلِّ تَهْلِيلَةٍ صَدَقَةٌ، وَأَمْرٌ بِمَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ، وَنَهْيٌ عَنْ مُنْكَرٍ صَدَقَةٌ، وَفِي بُضْعٍ أَحَدِكُمْ صَدَقَةٌ. قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَيَّتِي أَحَدْنَا شَهْوَتَهُ وَيَكُونُ لَهُ فِيهَا أَجْرٌ؟ قَالَ: أَرَأَيْتُمْ لَوْ وَضَعَهَا فِي حَرَامٍ أَكَانَ عَلَيْهِ وِزْرٌ؟ فَكَذَلِكَ إِذَا وَضَعَهَا فِي الْحَلَالِ، كَانَ لَهُ أَجْرٌ»⁸³ ، ((أَكَانَ عَلَيْهِ وِزْرٌ؟)) فخبر كان شبه جملة جار ومجرور (عليه) واسمها نكرة (وزر).

ومن أمثلة تعدد خبر كان وتقدمه على اسمها رد صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم حين قالوا: « وَيَكُونُ لَهُ فِيهَا أَجْرٌ؟ »⁸⁴ ، فخبر كان تعدد وتقدم على اسمها (أجر) والخبر شبه جملة (له) خبرها الأول (فيها) خبرها الثاني.

3-2 الجملة المنسوخة بـ إن و أخواتها:

إن وأخواتها هي من النواسخ التي تدخل على جملة المبتدأ والخبر وتسمى الأحرف المشبهة بالفعل، وعددها عند سبويه خمسة حيث جعل «إِنَّ وَأَنَّ وَحَدَّةٌ تَكْسِرُ هَمْزَهُمَا أَحْيَانًا وَتَفْتَحُ أَحْيَانًا، وَلَكِنْ، وَكَأَنَّ، وَلَيْتَ، وَلَعَلَّ»⁸⁵ . وجاء في المقتضب: « وإنما أشبهت الأفعال لأنها لا تقع إلا على الأسماء، وفيها المعاني من الترجي، والتمني، والتشبيه، التي عباراتها الأفعال، وهي في القوة دون الأفعال، ولذلك بنيت أواخرها على الفتح كبناء الماضي»⁸⁶ .

وجاء في المقرب أن « هذه الحروف لما كانت مختصة بالأسماء ولم تكن كالجزم منها أشبهت الأفعال فعملت، ورفعت أحد الاسمين ونصبت الآخر »⁸⁷. وهذه الحروف تنصب الاسم وترفع الخبر.

وورد في الأربعين النووية أمثلة عن إن وأخواتها، نعرض منها:

● في قوله صلى الله عليه وسلم: « الإِسْلَامُ أَنْ تَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ »⁸⁸ حيث جاء اسم أن معرفة اسم علم (محمدًا)، وخبرها معرف بالإضافة.

● وأيضاً في قوله عليه الصلاة والسلام: « وَفِي رِوَايَةٍ غَيْرِ التِّرْمِذِيِّ: "أَخْفَظُ اللَّهُ بَجْدَهُ أَمَامَكَ، تَعَرَّفَ إِلَى اللَّهِ فِي الرَّحَاءِ يَعْرِفُكَ فِي الشَّدَّةِ، وَاعْلَمْ أَنَّ مَا أَخْطَأَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبِكَ، وَمَا أَصَابَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَكَ، وَاعْلَمْ أَنَّ النَّصْرَ مَعَ الصَّبْرِ، وَأَنَّ الْفَرْجَ مَعَ الْكَرْبِ، وَأَنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا" »⁸⁹، فاسم أن معرفة (النصر) وخبرها شبه جملة (مع النصر).

● ومن أمثلة إن نجد في قوله صلى الله عليه وسلم: « فَإِنَّهُ جِبْرِيْلُ أَتَاكُمْ يُعَلِّمُكُمْ دِينَكُمْ »⁹⁰، فاسم إن ضمير متصل (الهاء) وخبرها اسم علم (جبريل) عليه السلام.

● وأيضاً في قوله صلى الله عليه وسلم: « وَإِنَّ فِي الْجَسَدِ مُضْغَةً »⁹¹، فهنا خبر إن تقدم وجوبا لكونه شبه جملة جار ومجرور (في الجسد) واسمها نكرة (مضغعة).

و(كأن) التي وردت متصلة بضمير الذي هو اسمها وخبرها نكرة. وذلك في قوله صلى الله عليه وسلم: « عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: أَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَنْكِبِي، وَقَالَ: "كُنْ فِي الدُّنْيَا كَأَنَّكَ غَرِيبٌ أَوْ عَابِرُ سَبِيلٍ" ». وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ: إِذَا أُمْسَيْتَ فَلَا تَنْتَظِرِ الصَّبَّاحَ، وَإِذَا أَصْبَحْتَ فَلَا تَنْتَظِرِ الْمَسَاءَ، وَخُذْ مِنْ صِحَّتِكَ لِمَرْضِكَ، وَمِنْ حَيَاتِكَ لِمَوْتِكَ. »⁹²، فالكاف ضمير متصل مبني في محل نصب اسم (كأن) و(غريب) خبر نكرة مرفوع.

و(لكن) التي وردت مرة واحدة فقط في قوله صلى الله عليه وسلم: « عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "لَوْ يُعْطَى النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ لَادَّعَى رِجَالٌ أَمْوَالَ قَوْمٍ وَدِمَاءَهُمْ، لَكِنَّ الْبَيْتَةَ عَلَى الْمُدَّعِي، وَالْيَمِينَ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ" »⁹³، وجاء اسم (لكن) معرف (البيئنة)، وخبرها شبه جملة جار ومجرور (على المدعي) في محل رفع.

4- الخاتمة والنتائج:

خلصت دراسة موضوع -المظاهر النحوية في الحديث الشريف -الجملة الاسمية البسيطة في الأربعين النووية- إلى النتائج الآتية:

- وفرة الشواهد النحوية في الأربعين النووية ما جعل الدراسة واسعة شاملة لكل عناصر الجملة الاسمية.
- النحويون في الاستدلال بالحديث على مقاييسهم ثلاثة أفرقة: فريق منع الاحتجاج به مطلقاً، وفريق أجازته بشروط، وفريق أجازته بلا قيد ولا شرط

- مجمع اللغة العربية بالقاهرة يجيز الاستشهاد بأحاديث المدونات ويجعل لذلك شروطاً يجعلها في سبعة بنود.
- اختلف النحويون في تعريفهم للجملة بين من فرق بينها وبين الكلام من دعاة الترادف، وبين من رأى خلافاً بين معنى الكلام والجملة.
- الأربعون النووية كسند للحديث الشريف وكانطلاقة لدراسة نحوية حوت نماذج شتى لأنماط المبتدأ والخبر ما جعلها صالحة لتكون عينة للدراسة الأكاديمية النحوية.
- تعدد الخبر مفرداً في الجملة المجردة ، وجملة في المركبة المنسوخة بيان، وإن كان بعض النحاة لم يجيزوا ذلك.
- تقدم الخبر عن المبتدأ، في كذا موضع وفق ما أجازوه البصريون، وأدحضه الكوفيون.
- حذف المبتدأ في الأربعين النووية في مواضع كثيرة، على غرار حذف الخبر، وهذا إن دل فإنما يدل على صحة قول النحاة ووقوفهم على أن الخبر هو متم الفائدة، فلا تكون إلا به.
- من خلال دراسة الأربعين النووية وجدنا المدونة قيد الدراسة حوت أنماطاً للمبتدأ والخبر في الجملة الاسمية المنسوخة بكان أو أحد أحواتها
- إن وأحواتها من النواسخ التي نسخت الجملة الاسمية في الحديث الشريف قيد الدراسة من خلال الأربعون النووية.

- قائمة المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.
- ابن السّيد البطليوسي، الإنصاف في التنبيه على المعاني والأسباب التي أوجبت الاختلاف بين المسلمين في آرائهم تحقيق: د. محمد رضوان الداية، دمشق 1407 هـ. 1987 م.
- ابن الضائع (علي بن محمد الأندلسي) ، شرح الجمل، تأ: يحيى علوان حسون، دار أمل الجديدة للطباعة والنشر والتوزيع، 2016.
- ابن العطار. تحفة الطالبين في ترجمة الإمام محي الدين.
- ابن عصفور الاشبيلي الأندلسي، شرح المقرب، القسم الثاني، تأ، علي محمد فاخر، مكتبة، ط 1، 1990.
- ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك ومعه كتاب منحة الجليل بحقيق شرح ابن عقيل تأليف محمد محي الدين، مكتبة دار التراث، القاهرة 1999.
- ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، تح وضبط عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، لبنان.
- ابن منظور، لسان العرب، دار إحياء التراث، بيروت، لبنان، د ت.
- ابن هشام (جمال الدين بن هشام الأنصاري)، مغني اللبيب عن كتب الأعراب ، تح مازن المبارك و محمد علي محمد ، دار الفكر ن دمشق ، ط 1 ، 1954.
- أبو البركات عبد الرحمن بن محمد أبو سعيد الأنباري، الانصاف في مسائل الخلاف، ت محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.

- أبو البقاء محمد الدين عبد الله بن الحسين بن عبد الله. الباب في علل البناء والإعراب.
- أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، المقتضب، ت محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، 1994.
- أبو القاسم بن عمر الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1420-1999.
- أبو بشر بن عثمان بن قنبر، كتاب سيبويه، ت. عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجين، القاهرة، ط3، 1988-1408.
- أبو بكر محمد بن سهل بن السراج، الأصول في النحو، تح عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة.
- أبو محمد عبد الله بن هشام الأنصاري (ت761هـ)، شرح قطر الندى وبل الصدى : ومعه كتاب سبيل الهدى بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، شرح قطر الندى المكتبة العصرية، بيروت، 1988.
- أحمد بن حسن بن دريد الأزدي، جمهرة اللغة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1426-2005.
- أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، ط1، 2008.
- الإمام حافظ أبي زكريا يحيى بن شرف النووي، الأربعون النووية في الأحاديث الصحيحة النبوية، خرّج أحاديثه وشرح غريبه أحمد عبد الرزاق البكري، دار السلام، ط4(1428-2007).
- إميل بديع يعقوب، موسوعة الحروف في اللغة العربية، دار الجيل، بيروت، ط1415هـ-1995م.
- جلال الدين السيوطي، الأشباه و النظائر في النحو، دار الحديث، بيروت، ط3، 1984-1404.
- جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، جمع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الحميد ضاوي، المكتبة التوفيقية.
- جلال الدين عبد الرحمن بن بكر السيوطي، همع الهوامع في شرح الجوامع، ت عبد الحميد صناوي، المكتبة التوفيقية.
- جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك، ت-محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر.
- حاشية الدسوقي، محمد الدسوقي، مطبعة السلام، القاهرة، ط2، 2005.
- خالد بن عبد الله الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح في النحو، ت محمد باسل عيون السود، دار الكتب القلمية، بيروت، لبنان، ط2، 2004.
- خدّاش ابن زهير بن ربيعة بن عمرو بن عامر في المقاصد النحوية .
- د خليل أحمد عمارة، في نحو اللغة وتراكيبها، عالم المعرفة، جدة، 1984.
- د. حسن عبد الجليل يوسف، إعراب الأربعين حديثا النووية، مؤسسة المختار، القاهرة، ط1(1424-2003).
- د. عبد الحميد مصطفى السيد، التحليل النحوي عند ابن هشام الأنصاري، مجلة البلقاء للبحوث والدراسات، المجلد الثاني.
- الدكتور إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط4، 2010.
- ديوان الأعشى.
- الذهبي، تذكرة الحفاظ.

- رضي الدين محمد بن الحسن الاسترابادي، شرح كافية ابن الحاجب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1998.
- الزمخشري، أساس البلاغة، دار بيروت، ط1، 1992.
- السجاعي، حاشية فتح الجليل على شرح بن عقيل الطبعة الميمنية، القاهرة.
- السيد أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، المكتبة العصرية، ط1999، 1.
- الشاطبي، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق: مجموعة من الأساتذة، مكة المكرمة 1428هـ. 2007م.
- الشريف الجرجاني، التعريفات، تح عبد المنعم الحنفي، دار الرشد، القاهرة، 1991.
- صبحي صالح. دراسات في فقه اللغة، دار العلم للملايين، بيروت، ط 13، 1997.
- عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف، مصر، ط4.
- عبد الرحمن أبو الوفاء محمد بن عبد الله بن أبي سعيد، أسرار العربية، دار الجيل، بيروت، ط1، 1995.
- عبد السلام هارون، الأساليب الإنشائية في النحو العربي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط5، 2001.
- عبد القادر البغدادي، الخزانة 1: 10، تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة 1979م
- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تعليق محمد محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ط (1992، 14، 13).
- عزيزة فوال بابني، المعجم المفصل في النحو العربي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1 (1413-1992).
- فخر الدين قباوة، تاريخ الاحتجاج النحوي بالحديث الشريف، دار الملتقى ط1، 2004.
- لأبي ذؤيب الهذلي، عبد القادر عمر البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ت-عبد السلام هارون، مكتبة الخانجين، القاهرة، ط3، 1989.
- المالقي(ت702هـ)، أحمد بن عبد النور، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تأ حمد الخراط، دمشق، مجمع اللغة العربية 1975.
- مجد الدين بن يعقوب الفيروز أبادي القاموس المحيط، دار الجيل، بيروت، د.ت.
- مجموعة القرارات العلمية (3) مجمع اللغة العربية في ثلاثين عامًا 1932 . 1962هـ، ط. 1382هـ. 1963م.
- محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، الأطلسي، ط1، 1981.
- محمود فجال، الإصباح في شرح الاقتراح، دار القلم، دمشق، 1989.
- محمود فجال، الحديث النبوي في النحو العربي، نادي أهما الأدبي 1404هـ.
- محمود فجال، السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي، الرياض 1407هـ. 1986م.
- مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، تعليق وتصحيح ومراجعة إسماعيل العقباوي، دار لكتب العلمية، بيروت، 2007.
- مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط2، 1986.
- موفق الدين بن يعيش (ت643) شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت.
- النووي، للإمام الحافظ شمس الدين السخاوي، المنهج العذب الروي في ترجمة قطب الأولياء ت-أحمد فريد المزني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1.

الهوامش:

- ¹ ابن الضائع، شرح الجمل (باب الإغراء) 1: 1121 والإصباح في شرح الاقتراح ص 86، لعبد القادر البغدادي، الخزانة 1: 10، تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة 1979م وما بعدها.
- ² الإنصاف في التنبه على المعاني والأسباب التي أوجبت الاختلاف بين المسلمين في آرائهم لابن السيد البطليوسي ص 157 . 189، تحقيق: د. محمد رضوان الداية، دمشق 1407هـ . 1987م. وتاريخ الاحتجاج النحوي ص 204 . 206.
- ³ أصول النحو العربي ص 48 . 55، والاحتجاج وأصوله في النحو العربي ص 182 . 224 عن تاريخ الاحتجاج النحوي ص 216 . 218.
- ⁴ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي 3: 401 . 405، تحقيق: مجموعة من الأساتذة، مكة المكرمة 1428هـ . 2007م.
- ⁵ المقاصد الشافية 3: 402.
- ⁶ المقاصد الشافية 3: 403.
- ⁷ مجموعة القرارات العلمية (3) مجمع اللغة العربية في ثلاثين عامًا 1932 . 1962هـ، ط. 1382هـ . 1963م، ص 3 . 4.
- ⁸ انظر كتابه: الحديث النبوي في النحو العربي، نادي أهما الأدي 1404هـ، والسير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي، الرياض 1407هـ . 1986م.
- ⁹ الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، تح مهدي مخزومي، إبراهيم السامرائي، 143/6.
- ¹⁰ اسماعيل بن حماد الجوهري، الصحاح، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، 1662/5.
- ¹¹ ينظر المراد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عزيمة ط 1979 القاهرة 123/4.
- ¹² ينظر سبويه، الكتاب، 26-25/1.
- ¹³ مصطفى الغلابي، جامع الدروس العربية، 227/3.
- ¹⁴ إبراهيم عبادة، الجملة العربية، ص: 02.
- ¹⁵ عباس حسن، النحو الوافي، ط2، دار المعارف مصر، 15/1.
- ¹⁶ مهدي مخزومي، في النحو العربي، ط2، دار الرائد العربي، بيروت لبنان، 1986، ص: 31.
- ¹⁷ - ابن هشام (جمال الدين بن هشام الأنصاري)، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تح مازن المبارك ومحمد علي محمد، دار الفكر، دمشق، ط1، 1954، 420/2.
- ¹⁸ - نفسه، 420/2.
- ¹⁹ - مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد و توجيه، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط2، 1986، ص42.
- ²⁰ - أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، كتاب سبويه، تح وشرح عبد السلام هارون، دار القلم، 1966، 126/2.
- ²¹ - محمد محي الدين، شرح بن عقيل على ألفية بن مالك ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، مكتبة دار التراث، القاهرة 1999، مج 1، 188/1.
- ²² - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تعليق محمد محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ط (13،14،1992)، ص: 189.
- ²³ - نفسه، ص 173.
- ²⁴ - أبو بكر محمد بن سهل بن السراج، الأصول في النحو، تح عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، 57/1.
- ²⁵ - الإمام حافظ أبي زكريا يحيى بن شرف النووي، الأربعون النووية في الأحاديث الصحيحة النبوية، خرّج أحاديثه وشرح غريبه أحمد عبد الرزاق البكري، دار السلام، ط4 (1428-2007)، الحديث الثالث والعشرين، أخرجه مسلم، ص17.
- ²⁶ - موفق الدين بن يعيش (ت643)، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، 85/1.
- ²⁷ - الإمام النووي، الأربعون النووية، الحديث الثاني، أخرجه مسلم، ص4.
- ²⁸ - الإمام النووي، الأربعون النووية، الحديث العاشر، أخرجه مسلم، ص: 10.
- ²⁹ - نفسه، الحديث الثالث والعشرون، أخرجه مسلم، ص: 17.

- 30 - ينظر ابن السراج، الأصول في النحو ، 65.66/1.
- 31 - الإمام النووي، الأربعون النووية، الحديث الرابع و الثلاثون، أخرجه مسلم، ص:25.
- 32 - نفسه، الحديث السادس، أخرجه البخاري ومسلم، ص:8.
- 33 - الإمام النووي، الأربعون النووية، الحديث الأول، أخرجه البخاري ومسلم، ص: 3.
- 34 - ينظر أبو محمد عبد الله بن هشام الأنصاري (ت761هـ)، شرح المفصل 90/1 وشرح قطر الندى وبل الصدى: ومعه كتاب سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، 1988، ص:131.
- 35 - الإمام النووي، الأربعون النووية، الحديث الثامن، أخرجه البخاري ومسلم، ص: 10.
- 36 - حسني عبد الجليل يوسف، إعراب الأربعين حديثاً: ص: 82.
- 37 - الإمام النووي، الأربعون النووية، الحديث الرابع عشر، أخرجه البخاري ومسلم، ص: 12.
- 38 - نفسه، الحديث الخامس والثلاثون، أخرجه مسلم، ص: 26.
- 39 - ابن السراج، الأصول في النحو ، 59/1.
- 40 - الإمام النووي، الأربعون النووية، الحديث الثاني، أخرجه مسلم، ص: 5.
- 41 - د حسن عبد الجليل يوسف، إعراب الأربعين حديثاً النووية، ص: 42.
- 42 - رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي، - شرح كافية بن الحاجب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ، ط (1411-1998)، 239/1.
- 43 - ينظر ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 264/1.
- 44 - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص:146.
- 45 - نفسه، الحديث السابع، أخرجه مسلم، ص:8.
- 46 - نفسه، الحديث الرابع عشر، أخرجه البخاري ومسلم، ص: 12.
- 47 - ينظر د حسن عبد الجليل يوسف، إعراب الأربعين حديثاً النووية، ص: 106.
- 48 - أبو البركات عبد الرحمن بن محمد أبو سعيد الأنباري، الانصاف في مسائل الخلاف، ت محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 56/1.
- 49 - ينظر أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب 36/2، تذكرة النحاة، 651، السيوطي، همع الهوامع في شرح الجوامع، ت عبد الحميد صناوي، المكتبة التوقيفية ، 45/2.
- 50 - ينظر أبو حيان، الارتشاف، 36/2، والسيوطي ، الهمع، 49/1.
- 51 - ينظر أبو حيان الأندلسي تذكرة النحاة، ص: 651-652.
- 52 - ينظر ابو حيان ، الارتشاف، 36/2، تذكرة النحاة، 651-652، الهمه 49/2.
- 53 - ينظر السيوطي، الهمع، 45/2.
- 54 - ينظر ابن حيان، الارتشاف، 43/2، 65، خالد الأزهرى، شرح التصريح، 182/1-183، السيوطي، الهمع 54/2، الصبان، حاشية الصبان، 352/1
- 55 - ا ينظر بن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، 162/1.
- 56 - ينظر ابو حيان، ارتشاف الضرب، 43/2.
- 57 - ينظر نفسه، 43-65.
- 58 - ينظر ابن مالك، شرح التسهيل، 300/296/1.
- 59 - نفسه، الحديث الثاني عشر، أخرجه البخاري ومسلم، ص:11.
- 60 - ينظر د حسن عبد الجليل يوسف، إعراب لأربعين حديثاً النووية، ص:101.
- 61 - الإمام النووي، الأربعون النووية، الحديث السادس والعشرون، أخرجه البخاري ومسلم، ص: 20 .
- 62 - ينظر ابن عقيل، شرح بن عقيل، 216-217/1.

- 63 سورة البروج: 14، 15.
- 64 - ينظر الرضي الاستربادي، شرح الكافية، 249/1.
- 65 - خالد بن عبد الله الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح في النحو، ت محمد باسل عيون السود، دار الكتب القلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2004، 331/2.
- 66 ينظر الأشموني، شرح الأشموني، 213/1.
- 67 ينظر سبويه، الكتاب، 83/2.
- 68 ينظر السيوطي، الهمع، 53/2.
- 69 ينظر ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 257/1، والسيوطي، الهمع، 53/2.
- 70 ينظر ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، وابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، 257/1، وابن عصفور، المقرب، ص: 93-92
- 71 ينظر السيوطي، الهمع، 53/2.
- 72 - الإمام النووي، الأربعون النووية، الحديث الرابع، أخرجه البخاري و مسلم، ص: 6.
- 73 - أبو البقاء محمد الدين عبد الله بن الحسين بن عبد الله الباب في علل البناء والإعراب، ص: 39.
- 74 - سبويه، الكتاب، 45/1.
- 75 - ابن الأنباري، الانصاف في مسائل الخلاف، 676/2-677. و ينظر الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح، 233/1. و جلال الدين عبد الرحمن بن بكر السيوطي، همع الموامع، 352/1. و عزينة فوال بابني، المعجم المفصل في النحو العربي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1 (1413-1992)، 816/2.
- 76 - ينظر ابن عقيل شرح بن عقيل، 263/1-267/1. و ينظر ابن هشام، شرح قطر الندى، ط11، 127-128.
- 77 - الإمام النووي، الأربعون النووية، الحديث الرابع، أخرجه البخاري و مسلم، ص: 6.
- 78 - د حسن عبد الجليل يوسف، إعراب الأربعين حديثاً، ص: 53.
- 79 - الإمام النووي، الأربعون النووية، الحديث التاسع عشر، أخرجه الترميذي، ص: 14.
- 80 - نفسه، الحديث الخامس والثلاثون، أخرجه مسلم، ص: 26.
- 81 - نفسه، الحديث الواحد والأربعون، أخرجه البغوي، ص: 31.
- 82 - نفسه، الحديث السادس والثلاثون، أخرجه مسلم، ص: 27.
- 83 - نفسه، الحديث 25، أخرجه البخاري و مسلم، ص: 19.
- 84 - نفسه، الحديث الخامس والعشرون، أخرجه مسلم، ص: 19.
- 85 - ينظر سبويه، الكتاب، 131/2.
- 86 - المقتضب، ت محمد عبد الخالق عزيمة، القاهرة، 1994، 393/3.
- 87 - ابن عصفور الاشبيلي الأندلسي، شرح المقرب، القسم الثاني، تأ، علي محمد فاخر، مكتبة ط، 1، 1107/1990.
- 88 - الإمام النووي، الأربعون النووية، الحديث الثاني، أخرجه مسلم، ص: 5.
- 89 - نفسه، الحديث التاسع عشر، أخرجه أحمد، ص: 15.
- 90 - نفسه، الحديث الثاني، أخرجه مسلم، ص: 5.
- 91 - نفسه، الحديث السادس، أخرجه البخاري و مسلم، ص: 8.
- 92 - نفسه، الحديث الأربعون، أخرجه البخاري، ص: 30.
- 93 - نفسه، الحديث الثالث و الثلاثون، أخرجه البيهقي، ص: 25.